مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد الخامس والثمانون
(مارس 2023)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة التاسعةوالأربعون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم علىالإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد الخامس والثمانون ـ مارس ٢٠٢٣

تصدر شهريًّا

السنة التاسعة والأربعون ـ تأسست عام 1974

المطبعة | مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Fara AI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ سونيا عبد الحكيم

أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس وحدة النشر

أ/ رانداً نوار وحدة النشر

أ/ زينب أحمد وحدة النشر

أ/ شيماء بكر وحدة النشر

د/ امل حسن رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني

إسلام أشرف وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. هند رأفت عبد الفتاح

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل / واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (**البنك العربي الأفريقي**) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد 85

عنوان البحث الصفحة

- **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDIES**

1. **مناظر الحرفيين فى مقابر جبانه (مير) خلال عصرى الدولتين القديمة والوسطى (دراسة تاريخية تحليلية مقارنة)(2650 – 1640 ق م) 3-28**
الباحثة/ شيماء محمد مصطفى المنزلاو ى

2. **جدلية العلاقة بين السلطة والعنف في الفكر السياسي الإسلامي 30-48**
أ.م د. أحمد عدنان عزيز - م.د.عالية عبد الأمير عبد المجيد

3. **نشر مجموعة من العملات السكندرية والبيزنطية المحفوظة بالمتحف المصري بالقاهرة..... 50-78**
الباحثة/ كرستين أشرف وديع نصيف

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

4. **الحقيقة والإقناع في النصّ القرآنيّ وتداخُل المفاهيم 80-110**
الباحث/ مهند عبدالهادي صجم

- **الدراسات الإجتماعية SOCIAL STUDIES**

5. **المشاركة السياسية للمرأة: عربيًّا وعالميًّا استعراض لبعض الأدبيات البحثية فى العلوم الاجتماعية والسياسية 112-143**
د. حنان أمين إسماعيل يوسف

- **دراسات علم النفس PSYCHOLOGY STUDIES**

6. **ديناميات العلاقات بالموضوع لدي عينة من الأطفال المضطربين نفسيًّا..... 146-188**
الباحثة/ عبير عبد الرؤف عبدالمنعم محمد

7. **أثر العوامل النفسية والاجتماعية والبيئية على جودة العمل والتفكير الإبداعي لدى العاملين «دراسة ميدانية على جامعة عين شمس»..... 190-228**
الباحث/ إبراهيم عبد الفتاح محمد علي

8. **أثر أزمة فيروس كورونا على التجارة الألكترونية في مصر « دراسة مقارنة »..... 269-230**
الباحثة/ الشيماء السيد عبد الشافي ثابت

الدراسات اللغوية LINGUISTIC STUDIES

9. **Power and Resistance in Post 9/11 Theatre 1-28**
أسماء محمد مصطفى محمود

10. **World Heritage Conservation Issues in Egypt -After the Arab Spring- 30-48**
الباحث/ أحمد محمود محمد عبدالعال

افتتاحية العدد 85

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد **(85 – مارس 2023)** من مجلة المركز « **مجلة بحوث الشرق الأوسط** ». هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 49 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات تاريخية، دراسات لغة عربية، دراسات اجتماعيه، دراسات علم نفس ، دراسات لغوية).

ويعد البحث العلمي **Scientific Research** حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تَعتَبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية.

والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة. ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

جدلية العلاقة بين السلطة والعنف في الفكر السياسي الإسلامي

The dialectic of the relationship between Authority and violence in Islamic political thought

أ.م د. أحمد عدنان عزيز

كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

Ahmed Adnan Azeez

Assistant Professor Doctor /Political Thought Branch/ College of political science/University of Baghdad

Dr.ahmedkadhim987@gmail.com

م.د.عالية عبد الأمير عبد المجيد

كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

Alya Abdulameer Abdulmajeed

Lecturer Doctor

/Political Thought Branch/ College of political science/University of Baghdad

alieaa.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

يستهدف البحث الدلالة على أن القاعدة الأساسية في الإسلام هي اللاعنف، أما بعض الممارسات مثل ممارسات الخوارج وغيرهم التي اتسمت بالعنف في التاريخ السياسي إبان قيام الدولة الأموية فتقع ضمنياً في أطر تاريخية ترتبط بقضية الصراع السياسي التي تعد الوعاء الطبيعي له فهناك تلازم طبيعي بين العنف والصراع في كل السياسات العالمية فهو ليس حكراً على التاريخ السياسي الإسلامي فقط ، وبعض هذه الممارسات مكنت المتطرفين من تغييب الإسلام الحنيف لتظل مرتعاً لمنابر التكفير والظلام ، ثم طرحنا البدائل لمواجهة الارتدادات الموروثة سلباً من التاريخ السياسي ، ، وذلك بعد البحث في المظاهر التاريخية لهذا العنف وبيان الأبعاد المعاصرة للعنف وبدائله.

Abstract

The research aims to indicate that the basic rule in Islam is non-violence. As for some practices , such as the practices of the kharijites and others , wich were characterized by violence in political history during the establishment of the Umayyad state , they fall implicitly in historical frameworks related to the issue of the political conflict. which is the basic vessel for it , because threr is a basic correlation between violence and conflict in all world politics , as it is not exclusive to Islamic political history only .Some of these practices enabled extremists.From the absence of true Islam to remain a hotbed of takfir and darkness ,then we put forward alternatives to confront the negatively inherited setbacks from political history , after researching the historical manifestations of this violence and clarifying the contemporary deminsions of violence and its alternatives.

مقدمة:

على صعيد الفكر السياسي أفضل الوسائل لتعريف المفاهيم والمصطلحات الإشكالية في إطارها السياسي تعريفها بدلالة نقيضها، ولهذا فإن العنف نقيضه السلم، وهو الذي ينطوي على استخدام القوة والإكراه وإيقاع الضرر أو الرضوخ و الاستجابة للعنف الموجه.

ارتبط العنف بالفرد تارة وبالسلطة تارة أُخرى، لكن كتأصيل يبدأ من الفرد سواء بالإقدام عليه أو الإحجام عنه، وبطبيعة الحال فالأفراد هم وحدات تركيبية يقوم بها المجتمع وعليها، وهذا الأخير إنما هو نتاج لثقافة الأفراد التي تتوضح أكثر في السلوكيات الممارسة في البيئة الإجتماعية أو السياسية أو المهنية.

النظام السياسي من هذا المنطلق إنما هو إفراز لوضعية الفرد الاجتماعية والتربوية والاقتصادية ؛ فهو فكر وثقافة، وإن تخلص الفرد من بقايا التخلف الاجتماعي والتربوي والسياسي، وتمسك بالمطلق المثالي فسيتقدم نحو الأفضل، فيعزز مواقعه الأمامية بمصدات نظمية وفكرية تمنح له الاستمرار في طريقه وتمنع عنه الاختلالات المعيقة لمسيرته النهضوية، التي ارتبط أغلبها بثقافة تاريخية ومباحث سياسية سلبية .

فتشكيل النظم وبناء واقع سياسي وثقافي متزن يتطلب عقلاً مفتوحاً على الأطروحات الواقعية والمستجدة، والتثبت من إمكانية المزاوجة بين الأصيل والمستحدث في استحضارهما معاً، وتبني القيم العليا والمبادئ التي تحفظ الكرامة الإنسانية ، كما يبحث الفقه كيفية الحفاظ على المصالح الضرورية والكليات الشرعية التي يتفق الجميع على أنها من القيم الإنسانية المشتركة. انطلاقا من هذا التأسيس سنبحث في هذا البحث جدلية العلاقة بين السلطة والعنف في بعض الأنساق الفكرية غير السائدة عند بعض تيارات الفكر السياسي الإسلامي للدلالة على أن القاعدة الأساسية في الإسلام هي اللاعنف، أما المظاهر السياسية والممارسات التاريخية فتقع ضمنياً في هذا إطار الصراع ، ولهذا يقع البحث تحت الفرضية الآتية : إن هناك أبعاداً معرفية للعنف ترتبط بالتاريخ بوصفه وعاءً طبيعياً لها.

وسنستخدم المدخل التاريخي والمنهج التحليلي لإثبات فرضية البحث، الذي سيتكون من ثلاثة مباحث ؛ الأول : الجدلية التاريخية بين العنف والسلطة عند بعض تيارات الفكر السياسي الإسلامي، والثاني : تداخل العلاقة بين العنف والسلطة عند بعض تيارات الفكر السياسي الإسلامي، والثالث : الأبعاد المعاصرة للعنف وبدائله، إضافة إلى خاتمة وتوصيات.

المبحث الأول

الجدلية التاريخية بين العنف والسلطة عند بعض تيارات الفكر السياسي الإسلامي

إن البحث في قضية العنف عند بعض تيارات الفكر السياسي الإسلامي تتطلب استقصاء الأحداث التاريخية والسياسية التي وقعت في التاريخ الإسلامي، والملاحظ أن إشكالية العنف لم تجد لها طريقاً ولا موقع قدم على طول الفترة الممتدة في العهد النبوي ﷺ والحقبة الراشدة ، إذ إن بعدها عرفت الساحة الإسلامية تطورات هامة وخطيرة، تمثلت في بروز فئة المعارضة السياسية والصراع على السلطة، أودت بمقتل اثنين من الخلفاء من صحابة النبي ﷺ ومن المبشرين بالجنة ، وهما الخليفة عثمإن بن عفإن و الإمام علي بن أبي طالب، وتجسدت فترة حكمهما بالخلافات والصراعات، وعانت الأُمة الإسلامية ظروف عصيبة تمثلت ببداية النزاع والخلاف الشديد بين الخليفة/ الحاكم، وبعض المعارضين.

هذه الفترة شهدت ظهور فكر سياسي عنيف ومؤسس إنطلاقا من أدلة فكرية وفلسفية، مما يجعل صورة التحول الجذري تتضح فيما يتعلق بالممارسات السياسية، وظهور أولى إرهاصات ولادة الفرق والمذاهب الفقهية في التاريخ الإسلامي.

ومن قراءة في الفترة التالية للحقبة الراشدة من خلال مايعرف بزمن الفتنة؛ هذه الفترة القلقة من التاريخ الإسلامي، التي لازالت ضاربة بجذورها ورامية بظلالها على بعض مراحل الحاضر في بعض البلدان الإسلامية .

ومن أبرز هذه التيارات السياسية حركة الخوارج، وهي حركة تاريخية مرتبطة بزمان ومكان وأحداث وأشخاص محددين، ولدت من قرار الإمام علي بن أبي طالب باختيار التحكيم واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذه[1]، بينه وبين معاوية بن أبي سفيان وإنهاء الخلاف بينهما [2] ، ذلك القرار الذي جعل طائفة من الناس تخرج عليه مدعية خروجها من مدينة الكفر مثلما خرج النبي محمد ﷺ من مكة واعتبروا أنفسهم الفئة الوحيدة الراشدة ، ووجهوا تهمة الكفر إلى كل المعارضين لهم.

فقد رأى الخوارج أن إعادة الحقبة الراشدة تكون بالسيف، وخاصة بعد قيام وراثة الملك وسقوط الخلافة الشورية (خلافة الخلفاء الراشدين) [3]. وبناءً على هذا المعطى الأخير بدأ التنظير والتأسيس لفكر جديد ومذهب جديد، مختلف تماماً عن بقية المذاهب الإسلامية الأخرى من حيث آلية العمل والنتائج المستنبطة ؛ فهذا

مذهب ثائر على كل سلطان لم ينهج منهجهم الاعتقادي والسياسي أو لم ينتحل ملتهم ولم يستجب لمطالبهم، حتى قاموا بتكفيره ووقعت بينهما معركة النهروان ؛ بين الإمام علي بن أبي طالب والخوارج ، سنة 38 هـ / 659م ، فقد حاججهم الإمام علي بالحكمة والبرهان قبل السيف والنزال، فخلص إلى مقولته الشهيرة في حقهم : " ليس من طلب الحق فأخطاه كمن طلب الباطل فأدركه " [4].

فإذا وقع الخلاف بين الخوارج والإمام علي بن طالب، ووقع ما وقع منهم من تكفيره والخروج عليه وقتله، فإن ذات الأمر كان عليه حال الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز المتوفي سنة 101 هـ / 720م [5] ، الذي اشتهر بالعدل والإصلاح وقد قام بمناظرتهم حول عدة قضايا ، من بينها قضية الحكم الأموي وشرعية الخلفاء الأمويين الذين سبقوه في الخلافة، فرفضوا ذلك وأدرك أنهم عزموا الانتقال من حيز الفكر إلى حيز السلوك، وظهرت نواياهم لاستخدام العنف والإرهاب والقتل، فأمر ولاته بالكف عنهم وعدم مواجهتهم بالعنف، ودعاهم إلى حوار علمي يتبادلون فيه الآراء مرة أُخرى فاقتنع بعضهم بأدلة الخليفة الأموي وبقي بعض المتعصبين على رأيهم، واستمرت لمحات اللعن والقتل والتكفير والبراءة شاخصة بنفوس الخوارج ضد عمر بن العزيز، وطالبوه أن يقر بها في حق أهل بيته، وإلا فلا التقاء بينهما، لكنه استمر بمحاورتهم وعدم مطاوعتهم [6] .

لقد مثلت حركة الخوارج مرحلة خطيرة من مراحل العنف بتجاوزهم مرحلة الحوار السياسي والاختلاف العقدي إلى مرحلة الممارسة والسلوك، باستحلال دماء المختلفين معهم. لكن الخوارج لم يمثلوا النموذج الوحيد المبني على أساس العنف المتداخل مع السلطة، فهنالك نماذج عديدة في العنف السياسي الموجه عن طريق مؤسسات وعقول مخططة ومختزلة للسلطة السياسية في الاستبداد والقمع، توجه بطشها بالأساس إلى علماء الأمة الإسلامية وعامة أفرادها .

إن العنف المزدوج الذي مورس ضد المجتمع والأفراد من جانب الخوارج إنما كان نتيجة الصراع السائد في تلك الفترة من التاريخ الإسلامي، وهذا لا يعني أيضاً أن الدولة الأموية لم تمارس بدورها عنفاً مؤسساً ضد المجتمع والنخب والفقهاء، ربما محاولة منها لاحتواء الصراع أو ترهيب العلماء والمعارضين السياسيين لسلطتها ، التي كانت في أغلب الأحيان مستبدة ومتغلبة ومسرفة في استعمال القوة [7].

تلخصت أفكار الخوارج، في نصب الإمام بالشورى ولو كان عبداً ، ورفضهم

إمامة الجائر، وأحقية القرشية والقرابة، وتقديمهم الفاضل على المفضول، والشجاعة على العلم، وقولهم إن الخلافة من حق كل مسلم [8].

كل ذلك لم يعطِ ثماره المرجوة، مما جعلهم يستمرون في نهجهم التكفيري والدموي، وحملت سلوكياتهم تطرفاً فكرياً وعقدياً، فهم يكفرون مرتكب الكبيرة ويعتبرون أنفسهم هم الفئة الصالحة، وغيرهم على باطل، ويتبنون أعمال العنف، وأشد من ذلك مغالاتهم في تكفير من لا يرى رأيهم، كل ذلك أدى إلى تنفير الناس عنهم [9].

من الملاحظ أن افكار الخوارج من الناحية الشكلية، تبدو أفكاراً قيمة سياسياً، تكاد تكون قريبة من المبادئ السياسية الحديثة، كانتخابهم الأكفاء دون مراعاة للطبقة مثلاً، هذا ربما جعل البعض يثني على أفكارهم، لكن تلك الآراء القيمة والرائعة التي بلوروها، أضاعها تشددهم وتطرفهم في الشؤون الدينية وممارستهم القتل بحق مخالفيهم[10].

فالغلو والتطرف الذي كانوا يمارسونه في تدينهم وفي حروبهم ونقاشاتهم، جعل الخوارج حركة سياسية منفورة.

لقد شكل الخوارج بفكرهم هذا إضافة نوعية للحركة الفكرية والسياسية في النسق الإسلامي من حيث الخلط بين تبني إطار نظري ديمقراطي إلى حدٍ ما وسلوك عنفي بشكل مؤكد ، جسد إرهاصات للعنف من جانب الجماعات السياسية – فيما بعد – التي تدعي تطبيق الإسلام الصحيح وهي بعيدة كل البعد عن صحيح الدين الإسلامي ، إذ من الملامح المميزة لسياسة الخوارج حرية الإرادة والإيمان ووجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث جعلوا هذه الفرائض تكتسي طابعاً تغييرياً بالسيف، وهذا ماجعل تاريخهم السياسي متصلاً بمعارك الخروج على الحكام، بدءاً بالإمام علي بن أبي طالب ثم الخروج على الدولة الأموية بطولها، وشطراً من الدولة العباسية [11]، تحت مبدئية إسقاط الظلم والجور، بعكس ما كان يراه بعض الأئمة خاصة من أهل السنة والجماعة، من أن الخروج بالسيف باطل ولو قتل الرجال وسبيت الذرية، وإن الإمام قد يكون عادلاً ويكون غير عادل وليس لنا إزالته، وإن كان فاسقاً، وأنكروا الخروج على السلطان ولم يروه [12]، وقد رأى أحد الباحثين أن القول بعدم الخروج على السلطة عند أهل السنة والجماعة من قبل الفقهاء، كان في جوهره تغليباً للضرورة والمصلحة، و أن فكر الفقهاء في عدم استخدام العنف طلباً للإصلاح من قبل دعاة الإصلاح، إنما كان أمراً اضطروا اليه [13] حقناً للدماء.

المبحث الثاني

تداخل العلاقة بين العنف والسلطة في بعض تيارات الفكر السياسي الإسلامي

نجد أن مسألة الخروج على السلطة أو التقاعس والرضا عنها، انطلق أساساً من جدال فكري وكلامي كانت نتائجه عند كل طائفة تمنح لها الدعامة الفكرية للميل لأحد الموقفين، بحيث كان القول بالجبر الذي تبناه الحكم الأموي لتثبيت نفسه أداة تستنفر القول بالحرية والإرادة حيث كانت سبباً مباشراً في تشكيل فقه سياسي يرفض الكيفية التي تعامل بها بعض الحكام، خاصة الذين فسروا النصوص القرآنية تبعاً لأهوائهم لإضفاء صفة الشرعية والمشروعية على حكمهم، بقيامهم بتغيير معنى القضاء والقدر، بوضع الدين المجرد في قبضة الجبر، ثم صار العمل السياسي عملاً جبرياً، أي مسير بقضاء الله وقدره، ليس للبشر على تغييره من سبيل[14].

وهنالك الكثير من الشواهد التاريخية على التعامل الذرائعي مع النصوص وتوظيفها سياسياً، منها حوار الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان مع أحد الخوارج بلغة الجبر السياسي المبطن بالدين، حيث قال عبد الملك له حينما تنمق الخارجي بالقول : " لله الآخرة والدنيا، وقد سلطني الله في الدنيا ومكن لنا [لبني أمية] فيها وأراك لست تجيب بالقول ، والله لأقتلنك إن لم تطع " [15]، فهنا اعتبر الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان إن تمكنه السياسي قد حدث بأمر الله.

وبعض الناس قد اتخذ من فكرة الجبر مبرراً لأفعاله المنافية للدين من ذلك أنه شكا قوم إلى عبد الله بن عمر بقوم يزنون ويشربون الخمر ويسرقون ويقتلون ويقولون : كان في علم الله ولم نجد بداً ، فغضب عبد الله بن عمر وقال : " سبحإن الله العظيم قد كان في علمه أنهم يفعلونه، ولم يحملهم علم الله على فعلها " [16].

هنا تبرز جدلية العنف والسلطة عند الأمويين حينما يقع التداخل بين التنظير والممارسة من جانب السلطة الأموية والحركات المعارضة لها (الخوارج) ، ولهذا برز التعقيد والإشكال في هذا التداخل، بسبب تعدد أشكال الممارسات العنفية، فصار العنف هو القاسم المشترك بين الدولة الأموية والمعارضين من الخوارج ، بوصفها حركة معارضة بلورت أفكاراً مبنية أساساً على استباق العنف في معاملتهم مع الغير، أما الدولة الأموية فلها دورها كذلك الذي لا يكاد ينكره أحد في تأسيسها لأنظمة استبدادية تقبض على السلطة والأمة بيد من حديد ونار، موجهة ضغطها وقوتها إلى الفئات الواعية والفاعلة والمعارضة بحق أو بدون حق.

إن الممارسات السياسية لنظام السلطة الأموي في إلغائها لحرية الاختيار وتكريسها لعقيدة الجبر، قد استفزت مجموعة من الفقهاء والعلماء، في محاولة منهم لإعادة الأمور لنصابها الطبيعي، لإدراكهم أن عقيدة الجبر والاختيار قد قام الجدل السياسي بتحوريها لسد الطرق على الذين يودون النقاش في أمور الحكم ووضعهم تحت طائلة الاتهام بالهرطقة والزندقة، ليكون الحكم الأموي عليهم قاسياً وعنيفاً.

ولنذكر بعض الأمثلة بهذا الخصوص، فمثلاً من العلماء : غيلان الدمشقي (ت106هـ / 724 م) ، وأصله من قبط مصر وهو تلميذ الحسن بن محمد بن الحنفية بن الإمام علي وقد عاش في فترة حكم الخليفة عمر بن عبد العزيز، حيث حمل راية العلم ومضى بها قدماً في نصح المجتمع ومحاربة أغلال الجبر ونادى بالقدر مع حرية الإرادة والاختيار، وتمكن من نشر علمه ومواقفه في ظل الخليفة عمر بن عبد العزيز وكان يقول عنه أستاذه الحسن أنه حجة الله تعالى على بني أمية ولكنه فتى مقتول ، وقد تحققت هذه النبوءة بعد مجيء هشام بن عبد الملك إلى الخلافة ، إذ قتل الرجل شر قتلة في مناظرة غير متكافئة [17]، وكان مصير الجعد بن درهم (ت124هـ/ 742م) ، أكثر قسوة إذ قتل يوم عيد الاضحى على يد أحد امراء الدولة الأموية خالد القسري [18]، كما لقى نفس المصير سعيد بن جبير(ت95هـ / 714م)، وزيد بن علي (ت121هـ/ 739م)، ومعبد الجهني (ت80هـ/ 699م)، وجهم بن صفوان (ت 128هـ/745م).. فهؤلاء يقولون بالقدر وبحرية الإرادة ؛ تلك الحرية التي خلقت بالفعل ثورة حقيقية على الركود الجبري وهو الأساس الفكري للدولة الأموية [19]0

لقد طرح الفكر السياسي الإسلامي منذ وفاة النبي محمد ﷺ وانتهاء الحقبة الراشدة نظريات سياسية متعددة في أسلوب تداول السلطة ، وظهرت العديد من النظريات [20] . واتفق علماء الأمة على وجوب طاعة ولي الأمر وقد أورد الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه تاريخ المذاهب الإسلامية بعض الأمثلة، منهم الحسن البصري الذي رأى وجوب طاعة ولي الأمر، وعن الإمام مالك أنه إذا ظلم الإمام فالطاعة أولى من الخروج، وصرح الإمام أحمد بوجوب الصبر عند الجور ونهى عن الخروج والائتمار نهياً صريحاً، وقال الشيخ أبو زهرة : " هذا هو المنقول عن أئمة أهل السنة مالك والشافعي وأحمد وهو المشهور" [21] ، حقناً للدماء ومنعاً لتفريق الأمة وتشرذمها ودرءاً لكيد المتربصين من الأعداء من خارج بلاد المسلمين.

أما جدلية السلطة والعنف عند الدولة العباسية فكانت في قضية البيعة ، وذلك حين نكل أبو جعفر المنصور قائد العباسيين بالإمام مالك بن أنس ؛ إمام دار الهجرة ؛ حيث قام بجلده ، لروايته حديث (ليس لمستكره يمين ولا طلاق لمكره) ، ظناً منه أنه يحث الناس على نقض بيعة العباسيين لأنها بالإكراه لمبايعة محمد بن عبدالله الملقب بالنفس الزكية وهو من العلويين الذين كانوا ينافسون العباسيين على الحكم ، فمنع من الإفتاء بها بعد ذلك [22].

ويروى أن أبي جعفر المنصور (ت 158هـ) بعث إلى الوالي ابن طاوس (ت 132هـ) ومالك بن أنس (ت 179هـ) ، فأتياه ودخلا عليه فإذا هو جالس على فرش قد نضدت وبين يديه قد بسطت جلاوزته بأيديهم السيوف يضربون الأعناق فأومأ إليهما بالجلوس... وطلب الموعظة منهما فزجره ابن طاوس وخشيا أن يعاضداه على معصية فقال لهما : قوما عني ، قال ابن طاوس: ذلك ماكنا نبغي منذ اليوم، قال مالك : فما زلت أعرف لابن طاوس فضله .إن استحضار قضية الإمام مالك وابن طاوس توضح الظروف الصعبة التي كانت في تاريخ الدولة العباسية ، ومدى العنف الذي قامت به في مواجهة الفقهاء.

وكانت قضية تغليب المصلحة العامة سبباً لعدم خروج الفقهاء على النظام العام ، حتى لا تتكرس حالات التجزئة والهزيمة والتراجع والخيانة والتواطؤ مع الخارج ضد الداخل، لنشر حالات الوحدة والتفاهم والتقدم، إذ كان لابد من غطاء فكري وفقهي لتظيم المعهود من علاقة التكامل بين الحكام والعلماء .

إن القيادة في الإسلام للمجتمع من المسلمات اليقينية فقهياً ؛ إذ إن الفقيه الحق لا يدخر جهداً في استنباط الموقف الشرعي تجاه الحركة السياسية والاجتماعية العامة ، من خلال قاعدة عامة للانطلاق في معالجة قضايا حكم المجتمع وإدارته وما يكتنف ذلك من ملابسات وتعقيدات لحفظ توازن المجتمع ، بخلاف بعض المعالجات التي قد تؤدي إلى الهرج والمرج وإشاعة الفوضى والعنف [23]. وهذا هو دور الفقهاء في كل زمان من نشر الفتاوى المعتدلة التي تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين ومحاولة تقريب الرؤى ورأب الصدع وموازنة الأمور لحفظ كيان الأمة .

المبحث الثالث

الأبعاد المعاصرة للعنف وبدائله

يرى العلماء أن ثقافة النفي والإقصاء والعنف، التي لا تؤمن بالتعددية الفكرية وبأحقية الاختلاف في زوايا الفهم والاجتهاد ترمي بظلالها على حياتنا المعاصرة.

ثم إن الأمر يتجاوز الاختلاف الفقهي المحض إلى مجال الاختلاف السياسي، لأن بعض التيارات ليست مستعدة لاستحضار أقوال السلف الصالح وأفعالهم وسلوكياتهم واختلافهم وقت وقوع الخلاف والاختلاف فيما بينهم، كقول الإمام الشافعي " قولي صواب يحتمل الخطأ وقول غيري خطأ يحتمل الصواب " و قوله أيضاً " إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي عرض الحائط " وكما في قول ابن عباس و مجاهد والإمام مالك " كل رجل يؤخذ منه ويرد عليه الا صاحب الروضة الشريفة " [24]، بل يُضرب بكل هذه الأقوال والأفعال الحكيمة عرض الحائط ، فتسل السيوف ويحجر على أقوال الآخرين وآرائهم، وتعلن حالة الاستثناء إن لم تكن حالة الحرب والقتل والعنف المتبادل.

إن ما يحدث الآن من ظهور العنف لدى بعض الحركات المنظمة المتبنية لهذا النهج كما في فكر الدواعش ، يشبه ما حدث في السابق من ثورات الخوارج ، وفقه الخوارج نموذج يستحق الدراسة والاستظهار الدائم، لما فيه من القيم العنيفة المتطرفة، والتي يتم توظيفها في العصر الحاضر وبطريقة أكثر تشدداً.

ومن ثم يجب إحياء ثقافة متوازنة مضادة لكل أشكال العنف ، مع انتقاء كل أصيل مع مواكبة مظاهر العصرنة والحداثة وما تتطلبه روحها من مسايرة ذكية وفهم سلس دون فوبيا مسبقة، ، مع إحياء أمجادنا السياسية واسترجاع قوتنا الحضارية ومركزيتنا المعرفية والسياسية من خلاله .

وبعد كل هذا نجد أن أسوأ أبعاد العنف وتداخل علاقته بالسلطة فى بعض التيارات المنتسبة للإسلام مظهراً لا حقيقة ، أنه أعطى مبررات للقراءات المركزية الغربية التى لا ترى فى الإسلام سوى أنه مصدر للعنف والتخلف، بسبب بعض المعالجات التى تتوسل الاستبداد بلىّ عنق النص ، و فرض تأويلها للنص على الآخرين، لفرض مشروعيتها على الآخر [25].إن نظرة الغرب إلى الإسلام نظرة إجحاف ؛ فالإسلام قد أسهم في ديناميكية الحضارة وبناء الأساس الذي انطلق منه

الغرب نحو حضارتهم ، وكان هذا يمثل إسهاما حقيقياً وفاعلاً ورائعاً فى انبثاق الحداثة، وهذه الحقيقة التي يرفض الغرب الحالي الاعتراف بها في الغالب، ويعزون كل العنف والتخلف للإسلام.

وهناك من يرى أن الإسلام قد انغلق على ذاته، وتقلص وجوده وتجربته التاريخية إلى مجرد رد فعل دفاعى خائف ضد الخارج، يحدث ذلك كما لو أن «عبقرية الإسلام» كانت قد نسيت من قبل الغرب فى هذه العصور الأخيرة. كما أنه فى الوقت الراهن، نسمع صافرات إنذار خوفاً من الفكر التكفيري لدى بعض الحركات التى تدعى التدين لتبرير مواقفها السياسية ، وعلى الرغم من كون هذه الظاهرة تمثل أقلية نادرة فى المجتمعات الإسلامية فإن وسائل الإعلام الغربية تضخم من شأنها ومن وجودها الفعلى على أرض الواقع، الأمر الذي يؤدي إلى «تغذية» فكر أحادي الجانب «ذي نسخة غربية عن الإسلام. [26].

لكن تبقى أهم محركات العنف فى بعض المجتمعات الإسلامية هى مشكلة الطائفية ، التى أصيب بها المجتمع أكثر مما اضطلع بها، أو رحب بها وتحمل مسؤوليتها، كما هو الحال فى داخل الأديان الأُخرى وقد أدت إلى انقسام المسلمين وتمزقهم بدلاً من أن تصبح الوحدة عقيدة إسلامية لدى المسلم بمقتضى ظواهر الكتاب والسنة المعروفة كقوله تعالى " إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ "[*]، وهذا لا يخرج الوحدة من التاريخ، يعنى أنها فى فترات الأزمات والتراجع، وحتى فى فترات التقدم قد تتراجع كمشروع سياسى ولكنها لا تترك موقعها فى نظام الاعتقاد، لأن ذلك من شأنه إن يمس عقيدة التوحيد والإيمان بسوء واهتزاز، ويبقى المسلم ملزماً بقيمها وأفكارها وتجسيدها في الحدود المتاحة مع الطموح الدائم إلى الارتقاء. [27].

إذن الوحدة بين أي طرفين تستدعى أنظمتها الفكرية أو الدينية أو الاجتماعية أو السياسية وحدة بينهما إذا قامت فى أوانها كان لها أبلغ الأثر فى توحيد الرؤى السياسية ، حتى لا يصبح الدين أدياناً والمذهب مذاهباً والطائفة طوائف والوطن أوطاناً، حتى لا يؤدي التعدد الطائفى إلى تقسيم الأوطان . إن الوحدة المطروحة هى وحدة تطال المستوى المعرفى والمنهجى العام والذي يجد فى الفقه أوسع مجال لتجسده وتجسيده، لأن الفقه يطل على يوميات الناس وسلوكياتهم وعلائقهم وعوائدهم [28].

إن الأبعاد السلبية للعنف تطرح علينا بدائله ؛ فالقاعدة الأولى : إن القرآن لا

يدعو إلى العنف " لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ۖ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ (28)" (*). اذ إن الاصل في الإسلام هو عدم ممارسة العنف.

لكن على المسلمين أن يناضلوا بذكاء ضد كل أشكال التطرف ؛ التطرف الإسلاموي والتطرف الغربى، فالتطرف ليس إلا رد فعل على ظروف حضارية معينة، وإن مشاكل المجتمعات الإسلامية المعاصرة هى قبل كل شيء مشاكل ثقافية كنتاج لتصورات خاطئة للرسالة القرآنية، وبمعنى آخر : إن الخطأ ليس فى الإسلام كدين، كما يزعم الاعلام الغربى ومن يؤمن به، بل فى الفهم المبتسر والخاطئ الذي تشيعه بعض التيارات المتشددة التي تتستر بستار الدين ، فلا يمكن اختزال الإسلام برحابته في مثل هذه التيارات .

بديل ذلك هو إحياء النزعة الإنسانية الروحانية فى الإسلام، التى تضع الإنسان فى مركز المشروع الإلهى فهو خليفة الله عز وجل فى الأرض ، بدلاً من المشروع الإنسانى المادي الذي يتعالى على الروحانية والذي ينظر إلى نفسه بكبر و غرور ، وكأنه قد اكتفى بذاته ، ثم يصل في نهاية المطاف إلى العدمية المادية وتدمير الطبيعة [29].

وهذا يعني إعادة الاعتبار للفرد ومركزية دوره الإنساني والثقافي داخل الأمة، مع إعطائه الفرصة للتعبير عن حقوقه وتمتعه بحريته التي كفلها له الشرع الحكيم في الاختيار والتعامل مع أوضاعه بحرية ومسؤولية، ولا يتم تأسيس ذلك من منطلق اعطائه متنفساً لتفريغ ضغوطاته، بل تأسيساً من منطلق مبدئي يرتبط بتكريم الله عزوجل للإنسان وترسيخاً للكرامة الإنسانية بوصفها قيمة عليا لقوله تعالى : " وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً" (*) ، وقوله تعالى : " وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا (70)" (**).

إن دعوة الإسلام إلى التسامح والمغفرة مع جميع الناس الصادقين الطيبين، هو ما يجب أن نركز عليه للخروج من أزمة الحضارة الإسلامية لاحتواء التطرف والعنف الطارئين، ومن الطبيعي أن يكون هناك اختلاف في وجهات النظر في كثير

من الأمور العامة للإنسان على مختلف المستويات الفكرية في المجتمع الواحد، إذ ليس من الضروري أن يتفق الكل على برنامج واحد أو وجهة نظر موحدة، لكنه اختلاف لا يدعو إلى العنف فالاختلاف في الشرع ليس مبيحاً للعنف . وهذا ليس ضعفا إنما قوة ولمصلحة الأفراد والجماعات، إذ إن الوعي الفكري ليس حكراً على جهة دون أُخرى فعلينا إن نؤمن بالتعددية وعدم الانغلاق على الذات وعدم المماس بمصالح الآخرين وحرياتهم ضمن الأطر العامة، وهذا ينسحب على العمل السياسي، إذ لا يوجد أي مانع شرعي من وجود أحزاب سياسية متعددة، إذ إن المنع الشرعي يحتاج إلى نص، لابد من الاعتراف بالتعددية والاختلاف مع الآخر والتعايش معه شرط أن لا يمس أصلاً من أصول الدين [30] وهذا يتطلب توضيح السمات الحضارية للإسلام .

الخاتمة والتوصيات

أردنا بالبحث تقديم الرؤية الإسلامية الحضارية لآفاق التحرك السياسي للأمة الإسلامية، عبر البحث عن التجليات التاريخية للصراع والعنف والتأكيد على أن العنف ليس أصلاً من أصول الثقافة الإسلامية إنما هو من الأحداث الطارئة ، وضربنا مثلاً بالحركة السياسية المعارضة التي جسدها الخوراج كأبرز تجلٍ تاريخي للعنف. ثم أردنا تبيان تداخل العلاقة بين العنف والسلطة في الخلافتين الأموية والعباسية ثم أوضحنا في المبحث الثالث أبعاد العنف وامتداداته المعاصرة على بعض المجتمعات الإسلامية ، والتي مكنت المتطرفين كالدواعش من تغييب الإسلام الحنيف وإفراغ الساحة لتظل مرتعاً لمنابر التكفير. وخلصنا إلى ذكر التوصيات الآتية:

التوصيات:

1- إدراج قيم التسامح في برامج التعليم و الاطلاع على النظريات العلمية والفلسفية الحديثة .

2- الاستفادة من مرونة التشريع الإسلامي في تقديم حلول لبعض المشاكل المعاصرة المستحدثة لمواكبة العصر مع إيجاد صيغة للموازنة بين الأصالة والمعاصرة..

3- ينبغي إن يجتمع كبار علماء الدين الإسلامي وكبار قادة الفكر والرأي العام في العالم العربي والإسلامي لنبذ الأفكار التكفيرية.

4- إقرار حق الأمة في المشاركة الفعالة في تنظيم شؤونها ونبذ محرضات العنف ودعم القيم النبيلة والاخلاقية المتعلقة بالإسلام .

5- نحتاج إلى عبقريات فكرية وفلسفية وسياسية في القيادة قادرة على مواجهة التحدي عبر الحوار العقلاني والتعايش والتفاهم مع الذات والآخر لتفكيك الانسدادات التاريخية والفكرية والسياسية والاجتماعية.

المصادر والمراجع

أولا : القرآن الكريم.

ثانيا : المصادر العربية والمترجمة :

1- ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، (القاهرة، دار احياء الكتب العربية، 1967)، ج5 .

2- ابن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد، تحقيق: احمد الزيني، وابراهيم الأبياري، ط1، بيروت، دار الإندلس، 1408هـ، ج 1.

3- أبي الحسن علي الاشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت ، المكتبة العصرية، 1990، ج 1.

4- اريك يونس جوفرا، المستقبل الروحاني للإسلام، مراجعة : اسامة نبيل ، ترجمة : هاشم صالح، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016.

5- إسماعيل ابن كثير الدمشقي ، البداية والنهاية ، ط1 ، بيروت دار احياء التراث العربي ، 1988.

6- جعفر السبحاني، الإلهيات على هدى الكتاب والسنّة والعقل : ط1، قم، د.ن، 1989 ، ج2.

7- جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محي الدين، مصر، مطبعة السعادة، 1952.

8- حسن ابراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي،، د.م.د.ن، 1964، ج 1.

9- خالص جلبي، الدرس الأفغاني، ط1، مكناس، منشورات الوان مغربية، سلسلة اخترنا لكم رقم 14، د.ت.

10- خالص جلبي سيكولوجية العنف واستراتيجية الحل السلمي، بيروت، دار الفكر، ط1، 1998.

11- زيد بن علي الوزير، الفردية : بحث في ازمة الفقه الفردي السياسي عند المسلمين، اليمن، مركز التراث والبحوث اليمني، ط1، 2000.

12- صلاح الدين الصدفي ، الوافي بالوفيات ، بيروت دار احياء التراث العربي ، 2000.

13- عبد الاله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر ، بيروت، الشبكة العربية للابحاث والنشر.

14- عبد الجواد ياسين ، السلطة في الاسلام: العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، ط1، د.م، المركز الثقافي العربي، 1998.

15- عبد الحميد احمد ابو سليمان، العنف وادارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي، بيروت ، دار الفكر،2002.

16- عبد العزيز البدري، الإسلام بين العلماء والحكماء، بيروت، منشورات عالم الشباب، 2000.

17- علي بن محمد "ابن الاثير" ، الكامل في التاريخ بيروت دار صادر ، 1965.

18- علي محمد الصلابي ، معالم التجديد والاصلاح الراشدي، مصر دار التوزيع والنشر، 2006.

19- كامل علي إبراهيم رباع ، نظرية الخروج في الفقه السياسي الإسلامي ، ط1 ، بيروت ، دار

الكتب العلمية ، 2004.
20- محمد ابو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية في الساسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، د.م، دار الفكر العربي،د.ت ، الكتاب94.
21- محمد احمد عبد القادر، ملامح الفكر الإسلامي، بين الاعتدال والغلو، بيروت، دار المعرفة الجامعية، 1994.
22- محمد امين بن عمر (ابن عابدين)، رد المحتار على الدر المختار، بيروت ، دار الكتب العلمية، 1992.
23- محمد بحر العلوم، افاق حضارية للنظرية السياسية في الاسلام، لندن، معهد الدراسات العربية والإسلامية، 2000.
24- محمد بن احمد بن تميم التميمي، كتاب المحن : ابو العرب، ط2، بيروت ، دار الغرب الإسلامي، 1988.
25- محمد بن احمد بن عثمان الذهبي، سير اعلام النبلاء، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2001، ج5.
26- محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والادب، ط3، القاهرة، دار الفكر العربي، 1997، ج3.
27- محمد عبد الحكيم حامد، ظاهرة الغلو في الدين في العصر الحديث، ط1، د.م، دار المنار الحديثة، 1991.
28- هشام جعيط، جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، بيروت، دار الطليعة، 2000.
29- يوسف أبيش وباسومي كوسوجي، السلطنة في الفكر السياسي الإسلامي جميعها، ط1، د.م، دار الحمراء، 1994.

ثالثا : المجلات والدوريات والصحف والندوات:

1- خالد الغفوري، فقه النظرية لدى الشهيد السيد محمد باقر الصدر، مجلة رسالتنا مجمع الثقلين العلمي، بغداد، العدد الرابع، السنة الأولى،2004.
2- محمد الحرز، النص المؤسس، صدام المرجعيات، جريدة الاتحاد الاماراتية ،الملحق الثقافي، عدد الخميس 12 /2016/5 .
3- محمد مجتهد شبستري، حوار في دائرة النقد، مجلة الحياة الطيبة، العدد 9، السنة الثالثة، 2002.
4- هاني فحص، افكار في الوحدة، مقدمة لقراءة نصوص نهج البلاغة، مجلة الثقافة الإسلامية، دمشق، العدد 88 ، 2002.
5- هاشم صالح، الإسلام الاخر، محاضرة في ندوة فكرية تخصصية عن الإسلام ومحاربة التطرف، المغرب الرباط، مؤسسة محمد السادس، 2015/7/10.
6- هاشم صالح، الكراهية تقتل..المحبة تحييّ، جريدة الاتحاد الاماراتية، الملحق الثقافي، عدد الخميس 2015/3/5.

1 – هشام جعيط، جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، بيروت، دار الطليعة، 2000، ص ص 216–217.
2 – واقعة التحكيم في معركة صفين المعروفة كانت في سنة 37 هجرية، ينظر في ذلك : إسماعيل ابن كثير الدمشقي ، البداية والنهاية ، ط1 ، بيروت دار احياء التراث العربي ، 1988 ، ج 7 ، ص 306 ومابعدها ، و محمد احمد عبد القادر، ملامح الفكر الإسلامي، بين الاعتدال والغلو، بيروت، دار المعرفة الجامعية، 1994، ص 157.
3– خالص جلبي، الدرس الافغاني، ط1، مكناس، منشورات الوان مغربية، سلسلة اخترنا لكم رقم 14، ص 114.
4 – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، (القاهرة، دار احياء الكتب العربية، 1967)، ج5، الخطبة 60، ص 79.
5 – علي محمد الصلابي، معالم التجديد والاصلاح الراشدي، مصر دار التوزيع والنشر، 2006، ص 13.
6 – محمد عبد الحكيم حامد، ظاهرة الغلو في الدين في العصر الحديث، ط1، د.م، دار المنار الحديثة، 1991، ص 407.
7 – خالص جلبي سيكولوجية العنف واستراتيجية الحل السلمي، بيروت، دار الفكر، ط1، 1998، ص، 29، اخذت بتصرف.
8 – للإستزادة حول أفكار وتأريخ الخوارج ينظر : علي بن محمد " ابن الاثير" ، الكامل في التاريخ ، بيروت دار صادر ، 1965، ج 4 ، ص 284 ، و : زيد بن علي الوزير، الفردية : بحث في ازمة الفقه الفردي السياسي عند المسلمين، اليمن، مركز التراث والبحوث اليمني، ط1، 2000، ص ص، 451–452.
9 – المصدر نفسه، ص 452.
10 – حسن ابراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي،، د.م.د.ن، 1964، ج 1، ص، 376.
11 – عبد الجواد ياسين ، السلطة في الاسلام: العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، ط1، د.م، المركز الثقافي العربي، 1998، ص، 84.
12 –أبي الحسن علي الاشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت ، المكتبة العصرية، 1990، ج 1، ص 40 ومابعدها.
13 – عبد الحميد احمد ابو سليمان ، العنف وادارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي، بيروت ، دار الفكر، 2002، ص، 24.
14 – زيد بن علي الوزير، مصدر سابق، ص، 280.
15– محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والادب، ط3، القاهرة، دار الفكر العربي، 1997، ج3، ص 170.

16– للاطلاع أكثر حول تفاصيل الرواية، ينظر : جعفر السبحاني ، الإلهيات على هدى الكتاب والسنّة والعقل : ط1، قم، د.ن، 1989 ، ج2، ص ص، 158 . 164 .
17- أبو الحسن علي الاشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين، مصدر سابق، ص122.
18 – محمد بن احمد بن عثمان الذهبي، سير اعلام النبلاء، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2001، ج5، ص 433.
19 – زيد بن علي الوزير، مصدر سابق ، ص ص 407– 498، اخذت بتصرف
20 – انظر : زيد بن علي الوزير، مصدر سابق ، ص ص، 540–541.
21 – محمد ابو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية في الساسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، د.م، دار الفكر العربي، د.ت ، الكتاب ، ص94.
22 – عبد العزيز البدري، الإسلام بين العلماء والحكماء، بيروت، منشورات عالم الشباب، 2000، ص 118، نقلاً عن أبي قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة.
23 – خالد الغفوري، فقه النظرية لدى الشهيد السيد محمد باقر الصدر، مجلة رسالتنا مجمع الثقلين العلمي، بغداد، العدد الرابع، السنة الأولى، 2004، ص ص، 38–39.
24 – للاطلاع أكثر حول هذه الاقوال وتأسيساتها وتوظيفها في نفع قضايا الاختلافات العقدية والسياسية، ينظر في ذلك : محمد امين بن عمر (ابن عابدين)، رد المحتار على الدر المختار، بيروت ، دار الكتب العلمية، 1992، ص ص 48–49.
25- محمد الحرز، النص المؤسس، صدام المرجعيات، جريدة الاتحاد الاماراتية ،الملحق الثقافي، عدد الخميس 12 /2016/5.
26 – اريك يونس جوفرا، المستقبل الروحاني للإسلام، مراجعة : اسامة نبيل ، ترجمة : هاشم صالح، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016، ص 27 ومابعدها.
(*)– سورة الإنعام، اية : 159.
27 – هاني فحص، مصدر سابق، ص 140–141.
28 – المصدر السابق، ص 141–142.
*– سورة المائدة ، اية : 28.
29– اريك يونس جوفرا، مصدر سابق ص 45.
30 – محمد بحر العلوم، آفاق حضارية للنظرية السياسية في الإسلام، لندن، معهد الدراسات العربية والإسلامية، 2000، ص248 ومابعدها.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 85
March 2023

Issued by
Middle East
Research Center

Forty-ninth Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233